

أثر خصائص مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية

د. عبدالله عبدالرحمن الجفيمان

أستاذ مساعد في العلوم المالية
abjuqhaiman@kfu.edu.sa

هيفاء يوسف سعد المخيمر

باحث مستقل
haifa.yousef2020@gmail.com

قسم المالية
كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح. وقد أجريت الدراسة على عينة من (10) بنوك مدرجة في السوق السعودي للفترة (2010-2020). ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت هذه الورقة منهجية السلاسل الزمنية المقطعية لتحليل العينة. أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين خصائص مجلس الإدارة، (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية الأعضاء) وسياسة توزيع الأرباح. وعلاوة على ذلك، تظهر الورقة وجود ارتباط سلبي كبير بين انشغاليه مجلس الإدارة (تقاس بتعدد عضوية الأعضاء في المجلس) وسياسة توزيع الأرباح. وتؤكد الآثار المترتبة على هذه الدراسة أنه من المهم تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات لتحقيق أهداف المساهمين. وبعبارة أخرى، تحتاج البنوك في السعودية إلى مراقبة خصائص مجلس الإدارة (تحديد حجم مجلس الإدارة، والاستقلالية، وتعدد عضوية الأعضاء).

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، سياسة توزيع الأرباح، حجم مجلس الإدارة، استقلالية الأعضاء، تعدد عضوية الأعضاء.

المقدمة

على الرغم من حالة التباطؤ التي شهدتها أنشطة الأعمال على مستوى العالم وتأثر الاقتصاد السعودي نتيجة جائحة كورونا إلا إن نصف الشركات المدرجة في السوق السعودي حافظت على سياسة توزيع أرباحها وهو ما يؤكد حرص مجلس إدارتها على مصلحة مساهميها، وتصدرت 9 شركات بتوزيعات ضخمة على المساهمين فكان مصرف الراجحي المرتبة الخامسة ويليه بنك الأهلي ثم بنك الرياض، وتعد نسبة الأرباح الضخمة التي تقوم الشركات المدرجة في السوق السعودي بتوزيعها على المساهمين من أهم العناصر الجاذبة للاستثمارات الداخلية والخارجية وهو نتيجة للجهود الكبيرة المبذولة في المجال الاقتصادي للوصول للتطور الملموس على أرض الواقع حالياً.

ونظراً لأهمية القطاع البنكي الذي يعتبر جزءاً من القطاعات المدرجة في السوق السعودي، فهو يعتبر بمثابة الدعم الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، وبدعم من البنك المركزي (مؤسسة النقد السعودي سابقاً) فإن القطاع البنكي يسعى إلى الاستقرار المالي بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

انشغل الكثير من الاقتصاديين والماليين الإداريين بموضوع حوكمة الشركات؛ نتيجة الانهيارات المالية في أواخر التسعينات وفضائح الشركات المالية مثل شركة Enron وشركة WorldCom وقد زعزت هذه الانهيارات ثقة المساهمين والمستثمرين، مثل ما جاء في فضيحة المعجل إحدى الشركات المدرجة في السوق السعودي (الجويسم وعامر، 2020)،

* تم استلام البحث في مارس 2022، وقبل للنشر في مايو 2022، وتم نشره في يونيو 2024.

لذا جاءت مبادرة المملكة في تحسين عمل حوكمة الشركات من خلال تحقيق المصداقية والإفصاح والشفافية، فحوكمة الشركات من المجالات الواعدة التي تسهم في حماية الاستثمارات الوطنية وجلب الاستثمار الأجنبي (العتيبي، 2006) وكما جاء في دراسة (عطا، 2018) الحوكمة تخلق سوقاً رائجاً لمزيد من الاستثمارات الداخلية، وتمثل بيئة اقتصادية آمنة، مما يحفز على عودة رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة، ويجذب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية وحماية حقوق صغار المساهمين، إذ حققت المملكة قفزات كبيرة في حوكمة الشركات خلال السنوات الماضية ولاسيما في محور حوكمة المساهمين حيث انتقلت من المركز 77 إلى المركز الثاني عالمياً (هيئة السوق المالية، 2019)؛ مما جعلها مرجعاً مهماً في عنصر الحوكمة.

ويُعد مجلس الإدارة وتكوينه من أهم الآليات الداعمة في تطبيق الحوكمة فهو المسؤول عن ضمان حماية حقوق المساهمين، والتأكد من أن مصالحهم ومصالح الإدارة التنفيذية تسير في نفس الاتجاه ونفس الهدف وهو تعظيم قيمة الشركة كما أكد (الحسن محمد، 2016) إن مجلس الإدارة من أهم آليات دعائم تطبيق الحوكمة، فيلتزم المجلس بالعمل على حماية حقوق المساهمين بما يضمن العدالة والمساواة بينهم كما يلتزم مع الإدارة التنفيذية للشركة بعدم التمييز بين المساهمين المالكين لذات فئة الأسهم، وعدم حجب أي حق عنهم، وتبين الشركة في سياساتها الداخلية الإجراءات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين حقوقهم، وكذلك من مسؤولياته تحديد سياسة توزيع الأرباح فالوصول إلى قرار إعلان توزيع الأرباح التزاماً مهماً لمجلس إدارة الشركة.

من أجل ضمان فعالية مجلس الإدارة في تحديد سياسة توزيع الأرباح، حيث يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بخصائص معينة ومع ذلك، فقد لوحظ أن هذه الخصائص تختلف من دولة إلى أخرى كما يختلف تأثيرها على سياسة توزيع الأرباح باختلاف الشركات، لذلك من الضروري تحديد أهم خصائص مجلس الإدارة التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، ومن أهم الخصائص حجم مجلس الإدارة فكلما كان عدد أعضائه كبير كلما كانت توزيعات الأرباح للمساهمين أكبر وهذا ما أكده الباحث (Chuah & Ng, 2015).

تركز هذه الدراسة على ماهية تأثير حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح وبشكل خاص خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة - استقلالية الأعضاء - وتعدد العضوية) على سياسة توزيع الأرباح. حيث أن هذه الدراسة تقدم مساهمة علمية من خلال دراسة أثر تعدد عضوية الأعضاء على سياسة توزيع الأرباح في السوق السعودي ولاسيما قطاع البنوك المدرجة في السوق السعودي للفترة (2010-2020) وبناءً على الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تعد من أوائل الدراسات التي بحثت بين أثر تعدد عضوية الأعضاء على سياسة توزيع الأرباح.

تقدم هذه الدراسة اثباتاً بضرورة وضع التشريعات والقوانين التي تسيّر عمل الشركات وذلك بضرورة الأخذ في عين الاعتبار بوضع عدد معين من تعدد عضوية الأعضاء التي يحصل عليها أعضاء المجلس.

الإطار النظري والدراسات السابقة الإطار النظري

الحوكمة:

نظراً لأداء العولمة وما تبعها من تغيرات وتطورات قانونية واقتصادية، ظهر مفهوم حوكمة الشركات فهو من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بقوة في مجال الأعمال في العقود الأخيرة؛ وذلك لما شهده العالم بالماضي من أزمات مالية واقتصادية وما تبعها من تلاعبات وفضائح مالية للعديد من الشركات، جاءت الحوكمة للرد على تلك المخاطر وتفادي تلك الانهيارات التي عصفت بالاقتصاد العالمي، وهذا ما تحققه في عصرنا الحالي من إضفاء الثقة والشفافية والمصداقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية، وإيجاد معايير أفضل للممارسات والإجراءات الإدارية والتنظيمية والرقابية والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة للشركات.

ظهور العديد من الأبحاث والأفكار لرجال القانون نتيجة الكساد العظيم الحاصل في بورصة وول ستريت عام 1929، فأول دراسة تطرقت لمفهوم الحوكمة هي دراسة في البحث الموسوم بالمؤسسة الحديثة والملكية الخاصة لـ (Berle & Means) سنة 1932 خلال معالجهما لهيكل اختلاف وعدم تجانس الملكية للمؤسسات الأمريكية، كما جاءت دراسة (Coase) سنة 1937 الذي عرض فكرة تكاليف المعاملات، فمن خلال هذه الأبحاث توصل هؤلاء إلى القدرة على تسيير ومراقبة المؤسسات وهذا هو ركيزة حوكمة الشركات، وخاصة تلك المتعلقة بالمساهمين أو المالكين من ناحية، ومجلس الإدارة والإدارة العليا ينحصر فيها المفهوم الخاص للحوكمة من ناحية أخرى، ومن أهم هذه النظريات التي من الضروري وجودها بالمؤسسات

لتفادي الأخطاء ومراقبة السلوكيات التي كانت تحكم عمل المديرين هي نظرية الوكالة فهي جاءت لحل مشكلة تعارض المصالح من خلال اعتبار المؤسسة سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة فيها، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى (بورمة، 2017)، حيث نعتقد أن توزيعات الأرباح تساعد على تخفيض مشاكل الوكالة والتي تسعى إليها حوكمة الشركات مما يجعلها أداة تحفيزية للقيام بتوزيعات الأرباح.

كما تعتمد هذه الدراسة أيضاً على نظرية Business والنظرية المعاكسة Reputation فنظرية Business تفترض أن العضو الذي لديه عضويات متعددة (أي أكثر من 3 عضويات) سيصبح مشغولاً إلى الحد الذي يؤثر على أداء واجباته اتجاه شركته الأصلية ومن ثم تقلل فعاليته في أداء دوره الرقابي والإشرافي على عمليات الشركة (الشتوي، 2017)، وعليه نفترض بأن الأشخاص الذين يمتلكون أكثر من عضوية لن يتخذوا قرارات سديدة نحو سياسة توزيع الأرباح مما سيؤدي إلى اتخاذ الشركة قراراً سلبياً بعدم توزيع الأرباح للمساهمين. وفي المقابل النظرية المعاكسة والتي تفترض أن العضوية المتعددة تكسب عضو مجلس الإدارة الخبرة والمعارف وهذه تنعكس بصورة إيجابية على أداء دوره الإشرافي والرقابي للشركة (الشتوي، 2017)، وبناءً على هذه النظرية نعتقد بأن الأعضاء متعددي العضوية يتخذوا القرارات السليمة اتجاه سياسة توزيع الأرباح مما يؤثر بشكل إيجابي على المساهمين.

الحوكمة البنكية:

يعبر مفهوم حوكمة الشركات عن العمليات والهيكل التنظيمية التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ورقابة أعمال الشركة وشؤونها، ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر عن ذلك، فزيادة على التزاماته تجاه أصحاب المصالح الخاصة، تقع عليه واجب تحقيق مصالح الشركة بأفضل ما يمكن. ويتنازع مفهوم حوكمة الشركات إلى معنيين أحدهما المعنى الضيق والآخر المعنى الواسع إذ يشير مفهوم الحوكمة بالمعنى الضيق إلى العلاقات الداخلية التي تحدد سلطة اتخاذ القرارات المساءلة، أما المعنى الواسع يتضمن جميع القوى التي تتصل بعملية صنع القرارات في الشركة والمؤثرة فيها ولا تشمل القوى فقط على حقوق الرقابة من أصحاب المصالح وإنما يشتمل على تنفيذ العقود المبرمة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة (محمد وراضي، 2018).

لم ينفصل المفهوم العام لحوكمة البنوك عن مفهوم حوكمة الشركات حتى بدأ البعض منهم في تبني اسم حوكمة الشركات المصرفية أو حوكمة الشركات المصرفية (محمد وراضي، 2018)، ولقد عرفت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» OECD حوكمة البنوك على أنها «نظام توجيه ورقابة منشأة الأعمال يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركين فيها من مجلس إدارة، المديرين، المساهمون، أصحاب المصالح، كما أنها تبين القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون المصرف بالإضافة إلى توفير الهيكل الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المصرف ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورقابة الأداء».

نلاحظ هنا أن تعريف «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» ركز على وجوب المساواة والتوازي بين مصالح الإدارة وبين مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين، فحوكمة المصارف هي نظام من أجل التوجيه والرقابة على عمل المصارف خاصة تلك التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة.

وقد عرفت لجنة بازل حوكمة المصارف على أنها «الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد أهداف البنك والتشغيل وحماية أصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة، وبما يحقق حماية مصالح المودعين».

بينما عرفت لجنة كادبري بأنها «النظام السليم للرقابة المالية لحوكمة البنوك الذي بواسطته يتم توجيه البنك».

الحوكمة البنكية الإسلامية:

إن البنوك الإسلامية تختلف شكلاً ومضموناً عن البنوك التقليدية، إذ إن التركيبة الأساسية للحوكمة تختلف في كل منهما حيث تتضمن البنوك التقليدية أربعة عناصر تتمثل في المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة العليا وكذلك أصحاب المصالح الأخرى، بينما يزيد عن هؤلاء في البنوك الإسلامية عنصر خامس تتمثل في هيئة الرقابة الشرعية التي تعمل على مراقبة مدى توافق أعمال البنوك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مجلس الإدارة:

وجود مجلس إدارة فعال يضمن استمرارية الشركة والسعي المستمر للتطوير لتلبية احتياجات المجتمع بقاءها في ظل الانفتاح الاقتصادي المتواصل، يمثل مجلس الإدارة الشخص المسؤول في الشركة لذا فهو مسؤولاً عن وضع الاستراتيجية الشاملة للمنظمة ورسم خطط العمل الرئيسية وبناء سياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها، بالإضافة إلى تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية، فمجلس الإدارة هو السلطة الأعلى في الشركة الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم، ويعتبر مجلس الإدارة أكثر آليات الحوكمة أهمية؛ لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة المؤسسية، فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هي تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية وسلطة اتخاذ القرار، ويكون مجلس الإدارة مسئولاً بصفة جماعية عن رفع مستوى النجاح في الشركة والقيادة والتوجيه لشؤون الشركة، كما يجب تعيين أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة قادرين على رقابة المديرين وأعمالهم في الشركة، إذ لا يمكننا توقع قيام المديرين التنفيذيين الأعضاء في مجلس الإدارة بالإشراف والرقابة على أنفسهم والذين قد يفضلون مصالحهم الذاتية على مصالح الشركة والأطراف الأخرى إذا لم تتم مراقبتهم باستمرار ومن خصائص مجلس الإدارة كالتالي:

- 1- حجم المجلس: حجم مجلس الإدارة واحد من بين الخصائص المهمة التي تستخدمها الدراسات لقياس فعالية المجلس كأحد آليات حوكمة الشركات، ويقصد به عدد أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين الذين يكونون مجلس إدارة شركة، وأشارت لائحة المبادئ الأساسية للحوكمة في المؤسسات المالية أن يتناسب أعضاء مجلس الإدارة مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، وقد نصت في نفس الوقت على أن يحدد النظام الأساس للمؤسسة المالية عدد أعضاء مجلس الإدارة على ألا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد على أحد عشر، ولكي يتم أفضل الممارسات في البنوك يجب ألا يقل عن تسعة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشر عضواً.
- 2- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة: يقصد باستقلالية الأعضاء ان يكونون بعيدين عن كل ما يربطهم من مصالح ذاتية للشركة (الحسن محمد، 2016)، وعززت لائحة المبادئ الأساسية للحوكمة في المؤسسات المالية ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن ثلث أعضاء المجلس كما يجب على المجلس إجراء تقييم سنوي لقياس مدى استقلالية العضو المستقل، والتأكد من عدم وجود أي علاقات أو ظروف قد تؤثر على استقلاليته، كما على العضو إبلاغ المجلس عند تحقق أي من عوارض الاستقلالية، إذا فضل ان يكون مدير مجلس الإدارة في البنوك مستقلاً وذلك وفق أفضل الممارسات المتبعة. وفقاً لنظرية الوكالة يساهم الأعضاء المستقلين بخبرتهم الذي يمتلكونها في حماية مصالح الشركة ضد التصرفات الانتهازية المحتملة والتي سيستفيد منها عدد محدود من المساهمين، فعندما تزداد نسبة استقلال مجلس الإدارة، ينخفض تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين.
- 3- تعدد عضوية العضو في مجالس الإدارة: عززت لائحة المبادئ الأساسية للحوكمة في المؤسسات المالية ألا يشغل عضو مجلس الإدارة عضوية مجلس إدارة مؤسسة مالية مماثلة تعمل داخل المملكة كما نصت ان لا يشغل العضو عضوية مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة مدرجة في السوق، يساعد تعدد العضوية في مجالس إدارة الشركات على تزويد الشركة بأهم الخبرات اللازمة لإدارتها (حمدان، 2019).

ووفقاً لنظرية الوكالة، يساهم الأعضاء المستقلين بخبرتهم في حماية مصالح الشركة أي عندما تزداد نسبة استقلال مجلس الإدارة، ينخفض تضارب المصالح بين الإدارة التنفيذية والمساهمين، بسبب دورهم الرقابي المستقل في الشركة والذي يؤثر في زيادة الموضوعية، وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة إلى أقل درجة ممكنة، مما يؤدي بدوره إلى ان تكون الآلية التي تدار بها الشركات أكثر كفاءة (السويركي، 2021)، مما ينعكس إيجاباً على سياسة توزيع الأرباح، ومن الدراسة التي أثبتت ذلك دراسة (الحسن محمد، 2016) و (Alias et al., 2014)

استناداً إلى ما سبق فتعدد العضوية يوفر عامل رقابة على مجلس الإدارة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة ويعطي ضمان أكثر للدائنين ويشكل ضغطاً على مجلس الإدارة لتعديل سلوكها نحو حملة الأسهم، حيث يفترض أن تأثير العضوية المتعددة لا يكون في الاتجاه الإيجابي ولا في الاتجاه السلبي وإنما يختلف من حالة لأخرى تبعاً للفوائد والمنافع التي تحدها الشركة (الشتوي، 2017)، ويكون تعدد عضوية الأعضاء في الاتجاه إيجابي لأنه يساهم في صقل خبرات الأعضاء وتبادلهم المعرفة من خلال عملية تعليم غير مستمرة وذلك بالاستفادة من خبرات بعض، فمثلاً لاحظ (حمدان، 2019) إن هناك أثر إيجابي لتعدد العضوية في مجالس الإدارة على أداء الشركة، وعلى النقيض من ذلك فإن تعدد عضوية الأعضاء

قد يؤدي إلى انتقال الممارسات الاحتياطية والغير أخلاقية بين الشركات ومن زاوية أخرى وجود الأشخاص الذين يمتلكون أكثر من عضوية ليس لديهم الوقت الكافي للاطلاع على جميع السياسات والتقارير المالية ونتيجة لذلك سيكون هناك ضعف في الدور الرقابي مما يؤثر بشكل سلبي على قرار سياسة توزيع الأرباح.

أثر خصائص مجلس الإدارة على توزيعات الأرباح:

تعدد الأطراف المهتمة بنشاط الشركة غالباً ما يؤدي إلى تعارض المصالح خاصة بين الإدارة والمساهمين حول العديد من الأمور، التي قد ينظر إليها كل طرف بطريقة تختلف عن الآخر، وأهمها سياسة توزيع الأرباح حيث أطلق عليها البعض مصطلح لغز توزيعات الأرباح (Dividend Puzzle)، ولأن حوكمة الشركات تسعى باستمرار إلى حماية حقوق أصحاب المصلحة، فقد تكون أفضل حل لضمان تطبيق سياسة مثلى لتوزيعات الأرباح.

وفي ظل نظرية الوكالة وتعارض المصالح بين المديرين والمساهمين حول العديد من القضايا ولا سيما سياسة توزيع الأرباح حيث يؤدي هذه التعارض إلى اتخاذ المديرين قرارات بشأن سياسة توزيع الأرباح من خلال توزيع نسبة قليلة أو احتجازها بهدف استغلال هذه الأموال في فرص استثمارية تعود بالنفع على الشركة مستقبلاً، فقد جاءت حوكمة الشركات لحل الصراعات بين الأطراف ذات المصلحة وبين المديرين والمساهمين بشكل خاص وتسمى دائماً إلى حل هذه الصراعات، وأشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين الحوكمة وتوزيعات الأرباح.

واقع البنوك الإسلامية في توزيع الأرباح:

تعد البنوك الإسلامية كأحد أهم جوانب تطبيق الاقتصاد الإسلامي لسد فجوة مهمة في تطبيق الشريعة الإسلامية في هذا المجال من خلال تطوير نظام مصرفي ومالي لا يقوم على الفائدة الأساسية كما حققت البنوك الإسلامية تقدماً كبيراً، وتمثل المملكة العربية السعودية 49% من الحصة الإجمالية لدول الخليج؛ لذلك هي تحتل المرتبة الأولى في مجال الصيرفة الإسلامية وما زالت هناك فرص لمزيد من التطوير؛ نتيجة للنمو المستمر في الطلب على منتجات التمويل الإسلامي التي أصبحت أكثر جاذبية للمستثمرين وحققت نجاحاً في اقتصاد المملكة العربية السعودية.

إذ إن مسألة توزيع الأرباح تتعلق بمصادر أموال البنوك الإسلامية أكثر مما تتعلق باستخدامات هذه الأموال وتعود مشكلة توزيع أرباح البنوك الإسلامية إلى طبيعة عقد المضاربة الذي يحكم العلاقة بين المساهمين والمودعين (شاهين، 2005)، حيث تدمج أموال هؤلاء المساهمين والمودعين وتوجه نحو استثمارات متعددة، فالبنوك الإسلامية لا تسعى لتحقيق العائد فقط إرضاء لرغبات المساهمين، إذ إن لهم طموحات أخرى بجانب العائد يتمثل أهمها في نمو هذه المنظمات واستمرارها، بل عليها أيضاً مراعاة حاجات ورغبات العاملين والمتعاملين بكافة عناصره، وهذا يعني أن تراعي البنوك الإسلامية سياسة التوزيع فلا بد أن يقوم البنك بالفصل بين الإيرادات المتولدة التي تخص المساهمين وتلك التي تخص المودعين ثم يقوم البنك بتحميل إيرادات المساهمين بما يجب أن تتحمل من تكاليف عامة للوصول إلى صافي الربح الذي يخص المساهمين وهو الوعاء التي تقتطع منه الاحتياطيات (المغربي، 2004).

الدراسات السابقة

يحظى مجلس الإدارة بأهمية بالغة من قبل الشركات، كما يعد المؤثر الرئيسي على السياسات المالية للشركات والتي منها سياسة توزيع الأرباح. تفيد دراسة (Cadbury Committee, 199) بأن مجلس الإدارة أحد أهم آليات حوكمة الشركات والتي من الممكن أن ترفع من أداء المؤسسة. حيث تفيد دراسة كلا من (Yun, 2008; Caprio et al., 2011) بأن مجلس الإدارة الكفؤ يؤدي إلى اتخاذ سياسات مالية أكثر كفاءة. وتعتبر خصائص مجلس الإدارة من أهم العوامل التي تحدد فاعلية وكفاءة أداء مجلس الإدارة، ومن أهم هذه الخصائص حجم وتركيبه المجلس (Adams & Ferreira, 2007; Adams & Mehran, 2012) لما لهم دور كبير في تفعيل دور المجلس مثل مهمة التشريع والرقابة.

حجم مجلس الإدارة

نتيجة لذلك بحثت دراسات عديدة حول حجم وتركيب مجلس الإدارة وأثره على الأداء المالي والسياسات المالية للشركة. ومن هذه الدراسات دراسة (Coles et al., 2008) والتي تفيد بأن هناك علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة

والأداء المالي للشركة. كما تفيد دراسة (Liu et al., 2015) بأن هناك علاقة إيجابية بين الأداء المالي للشركات في الصين وعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة. وبالنظر الى الدراسات التي حققت في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيعات الأرباح، نجد بأن بعضاً من هذه الدراسات اشارت إلى نتائج إيجابية بين حجم المجلس وتوزيعات الأرباح مثل دراسة (Juhmani, 2020) و (Shehu, 2015)، ودراسات أخرى اختلفت نتائجها وأوضحت بأن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وسياسة توزيعات الأرباح هي علاقة سلبية مثل دراسة (Alias et al., 2014) بعنوان هيكل مجلس الإدارة وهيكل رأس المال والأرباح الموزعة، والبعض الآخر من الدراسات لم يجد هناك أثر احصائي بين حجم المجلس وتوزيعات الأرباح مثل دراسة (غزالي، 2017) و (الحسن محمد، 2016) والتي كان عنوانها على التوالي أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح، أثر خصائص مجلس الإدارة في التوزيعات النقدية. الجدير بالذكر بأن أغلب هذه الدراسات تم عملها على قطاع الشركات الغير بنكية، ولم تتفق الدراسات حول العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وسياسة التوزيعات. الأمر الذي يؤدي الى اكتشاف فجوة بحثية لدراسة العلاقة بين هاذين المتغيرين في القطاع البنكي بالمملكة العربية السعودية.

استغلالية المجلس

يتطلب مجلس الإدارة أعضاء قادرين على وضع السياسات المالية في الوقت المناسب، لذلك من الجيد أن تكون نسبة الأعضاء المستقلين بصفة خاصة والأعضاء الغير التنفيذيين بصفة عامة أكبر من نسبة الأعضاء التنفيذيين، عليه نجد بأن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يلعب دور كبير في عملية اتخاذ القرار. فيما يتعلق باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح فقد توصلت دراسة (الحسن محمد، 2016) بعنوان أثر خصائص مجلس الإدارة في التوزيعات النقدية ودراسة (Alias et al., 2014) الى وجود أثر إيجابي بين استقلالية أعضاء المجلس وتوزيعات الأرباح، الأمر الذي يتناسب مع ما وجدته دراسة (Hussain et al., 2020) التي كان عنوانها أثر سمات مجلس الإدارة على سياسة توزيع أرباح الشركة و اشارت نتائجها إلى وجود علاقة إيجابية بين كلاً من المتغيرات المستقلة (حجم المجلس، استقلالية الأعضاء، وازدواجية المدير التنفيذي) وتوزيعات الأرباح كما أكدت هذه الدراسة أن الشركات التي تتمتع بسمات مجلس إدارة منظمة جيداً تؤثر بشكل إيجابي على توزيعات الأرباح. أما دراسة (غزالي، 2017) التي كانت بعنوان أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح ودراسة (Juhmani, 2020) التي هدفها دراسة تأثير خصائص مجلس إدارة الشركة وهيكل الملكية بشكل تجريبي على قرار توزيع الأرباح في البحرين، فتشير نتائجها إلى وجود علاقة عكسية (سلبية) بين استقلالية أعضاء المجلس وتوزيعات الأرباح.

تعدد عضوية أعضاء المجلس:

ومن خصائص مجلس الإدارة التي لا تقل أهمية عن حجم واستغلالية المجلس، تعدد عضوية أعضاء المجلس. حيث اهتم الباحثين مؤخراً بهذه الخاصية لكثرة عضويات أعضاء مجالس الإدارة والتي من الممكن بأن يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على أداء الشركة. ومن الدراسات التي تدرس العلاقة بين تعدد العضوية وأداء الشركات دراسة (حمدان، 2019) بعنوان أثر تعدد العضوية في مجالس الإدارة على أداء الشركة والتي اشارت نتائجها إلى وجود تأثير طردي لتعدد العضوية على أداء الشركة المالي. كما بينت دراسة (Elyasiani and Zhang, 2015) أثر العلاقة بين تعدد العضوية في مجالس الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية والأداء المالي والمخاطر للشركات، حيث وجدت الدراسة بأن وجود أعضاء لديهم عضويات متعددة يساهم في رفع الأداء المالي للشركات وخفض درجة المخاطر. بالإضافة الى ما تم تناوله من دراسات، فإن هناك دراسات ركزت على جوانب أخرى غير الأداء المالي مثل تكلفة الدين واستقرار الأموال لدى البنوك. ومن هذه الدراسات دراسة (Trinh et al., 2020) والتي درست العلاقة بين تعدد العضوية في مجلس إدارة البنوك وتكلفة الدين، حيث وجدت الدراسة بأن وجود نسبة أكبر من الأعضاء الذين لديهم عضويات متعددة يساهم في خفض تكلفة الدين للبنك، الأمر الذي يساهم في رفع قدرة البنوك على الاقتراض. كما حققت دراسة (Trinh et al., 2019) في العلاقة بين تعدد العضوية في مجالس البنوك واستقراره البنك المالية، حيث وجدت علاقة إيجابية بين المتغيرين.

استنتاجات من الدراسات السابقة:

وفي ظل ما تم مناقشته من دراسات سابقة، يتضح بأن هناك عدم اتفاق على نوعية العلاقة بين خصائص المجلس (تحديداً حجم المجلس واستغلالية المجلس) وتوزيعات الأرباح، فبعض الدراسات وجدت علاقة موجبة والبعض الآخر

وجد علاقة سالبة، إضافة إلى بعض الدراسات التي لم تجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح. إضافة إلى ما تم ذكره، فإن أغلب الدراسات ركزت على الشركات غير المالية، وتجاهلت قطاع البنوك والذي من الممكن بأن يؤدي إلى نتائج مختلفة بسبب اختلاف نوعية وتركيبه أنشطتها. كما لوحظ بأن أغلب الدراسات تم عملها على دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقليل جدا من الدراسات التي تمت في الدول النامية مثل الأردن، ولكن حتى الآن لا توجد دراسة فحصت هذه العلاقة في المملكة العربية السعودية والتي تمتاز بأنها أكبر مصدر للنفط لدول العالم. لذلك تأتي هذه الدراسة لتقديم مساهمة علمية تبحث عن نوعية العلاقة بين كلا من حجم واستغلالية مجلس الإدارة وسياسة توزيع أرباح البنوك السعودية المدرجة. كما اتضح بأن الدراسات الخاصة بفحص العلاقة بين تعدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة والسياسات المالية للشركات نادرة جدا، وحسب علم الباحثين، لا يوجد هناك دراسات تبحث في العلاقة بين تعدد عضوية الأعضاء في مجالس أخرى وأثره على توزيعات الأرباح لقطاع البنوك في المملكة العربية السعودية. عليه، تساهم هذه الدراسة إلى توسيع المعرفة في مجال تعدد العضويات كخاصية من خصائص مجلس الإدارة وذلك بدراسة أثر تعدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة بالبنوك على سياسة توزيع الأرباح.

مشكلة الدراسة

افتقار الشركات للرقابة ونقص الخبرة والمهارة بالإضافة إلى نقص الشفافية وسوء الإدارة أدى إلى الانهيارات والفساد المالي في الشركات المحلية والعالمية الحاصلة خلال السنوات الماضية، حيث أدت تلك الانهيارات إلى تكبد الكثير من المستثمرين والمساهمين بخسائر مادية مما دفعهم للبحث عن شركات تعمل على تطبيق الحوكمة في سياسة توزيع الأرباح (أدم و لاخضر، 2016)، وتم إجراء العديد من الدراسات التي تبحث بين علاقة خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح ومن بين تلك الدراسات (Hussain, et al., 2020؛ غزالي، 2017؛ والحسن محمد، 2016)، إلا أن هذه الدراسات قامت بدراسة الخصائص التقليدية مثل حجم المجلس وغيره، ولم يتم التركيز على ظاهرة تعدد العضوية والتي تعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في المملكة العربية السعودية، من هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح للبنوك المدرجة في السوق السعودي المالي، ويمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح؟

ويندرج تحت هذا السؤال أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح؟
- هل يوجد أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح؟
- هل يوجد أثر لتعدد عضوية الأعضاء في مجالس أخرى على سياسة توزيع الأرباح؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والمسؤولين وأصحاب المصلحة، فإن تطبيق حوكمة الشركات في البنوك السعودية لها مساهمة فعالة في جذب المدخرات وتعزيز ثقة المساهمين والمحافظة على حقوقهم وحقوق المودعين وأصحاب المصلحة كما تساهم الحوكمة في اختيار أعضاء مجلس الإدارة وتوضيح مسؤولياته، وأيضاً تطبيق حوكمة الشركات في البنوك تخلق نوعاً من التوازن بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصلحة (حماد والحاكم، 2014).

كما تكمن أهمية الدراسة من الأهمية التي تكتسبها حوكمة الشركات إذ تلعب ألياتها دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المالية، ولإسيما قرارها التمويلي في تحديد سياسة توزيع الأرباح، وبما إن مجلس الإدارة من الآليات الداعمة للحوكمة (الحسن محمد، 2016) فإن تأثيره واضح على سياسة توزيع الأرباح، ولضمان فعالية مجلس الإدارة في اتخاذ القرار بشأن سياسة توزيع الأرباح فإن الأمر يتطلب ضرورة توفر عدد من الخصائص في مجلس الإدارة إلا أنه لوحظ اختلاف تلك الخصائص من دولة إلى أخرى فضلاً عن اختلاف تأثيرها على سياسة توزيع الأرباح من شركة إلى أخرى وبالتالي من الضروري تحديد أهم خصائص مجلس الإدارة المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح، ومن الخصائص التي لم تلقى أي اهتمام من قبل الباحثين خاصة تعدد عضوية الأعضاء إذ تلجأ بعض الشركات إليه للحصول على الخبرات والكفاءات التي تساهم في رفع كفاءتها التنظيمية والتشغيلية والمالية فهو من أكثر الممارسات الإدارية شيوعاً؛ لكونه أداة موثوقة وغير مكلفة في التواصل

بين الشركات (حمدان، 2019). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن معظم الدراسات تناولت العديد من خصائص مجلس الإدارة المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح ولكن على حد علم الباحثين تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي بحثت بين علاقة تعدد عضوية الأعضاء وتأثيره على سياسة توزيع الأرباح للبنوك في السوق السعودي.

هدف الدراسة

اختبار العلاقة بين دور خصائص مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح في البنوك السعودية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1- أثر حجم مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح.
- 2- أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح.
- 3- أثر تعدد عضوية الأعضاء على سياسة توزيع الأرباح.

فرضيات الدراسة

في ضوء مراجعة الدراسات السابقة، تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية التي سيتم تأكيدها أو رفضها نهاية الدراسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح.

ويتفرع عن الفرض الرئيسي الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعدد عضوية أعضاء المجلس في مجالس أخرى على سياسة توزيع الأرباح.

تصميم الدراسة

منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة بيانات Panel (بيانات ثنائية) وهي تجمع بين البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية في آن واحد وتغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية (2010-2020) لقطاع البنوك في السوق السعودي. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح على البنوك السعودية، تم الاعتماد على التحليل الوصفي والانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

مجتمع وعينة الدراسة وطريقة اختيار مفرداتها

يشتمل مجتمع الدراسة على الشركات المالية المدرجة في السوق المالي السعودي، أما فيما يتعلق بالعينة فقد تم اختيار قطاع البنوك البالغ عددها (12) بنك للفترة (2010-2020) وذلك بما يعادل 120 مفردة، ولكن حسب ما ورد

جدول رقم (1)

قطاع البنوك المدرجة في السوق السعودي

كود الشركة	اسم الشركة	عدد المشاهدات إسلامي	إسلامي
1010	بنك الرياض	10	لا
1020	بنك الجزيرة	10	نعم
1030	البنك السعودي للاستثمار	10	نعم
1050	البنك السعودي الفرنسي	10	لا
1060	البنك السعودي البريطاني	10	لا
1080	البنك العربي الوطني	10	لا
1120	مصرف الراجحي	10	نعم
1140	بنك البلاد	10	لا
1150	مصرف الانماء	10	نعم
1180	البنك الأهلي	10	لا

في الدراسات السابقة تم الأخذ بعين الاعتبار ان تتوفر الشروط التالية في البنوك: يكون البنك تجاري (تقليدي أو إسلامي)، ولم يشارك في أي عمليات اندماج مع بنوك أخرى خلال فترة الدراسة (الحربي، 2021)، وان تتوفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة خلال ثلاث سنوات متتالية أو أكثر (Aljughaiman and Sala-ma, 2019)، وعليه أصبحت العينة محل الدراسة (10 بنوك) بما يعادل 100 مفردة، ويوضح جدول (1) البنوك محل الدراسة.

مقاييس الدراسة وخصائصها وترميز البيانات (متغيرات الدراسة)

تم تحديد ثلاث متغيرات لخصائص المجلس كمتغيرات مستقلة لمعرفة أثرها على سياسة توزيع الأرباح كمتغير تابع بقطاع البنوك في السوق المالي السعودي. حيث سوف تقاس خصائص المجلس بالمتغيرات التالية (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية

جدول رقم (2)
متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير	نوع المتغير	رمز المتغير	قياس المتغيرات
معدل توزيع الأرباح	تابع	PYD	الأرباح الموزعة/ صافي الأرباح
حجم مجلس إدارة البنك	مستقل	BSIZE	عدد أعضاء مجلس الإدارة
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	BINDEP	عدد الأعضاء المستقلين/ مجموع أعضاء مجلس الإدارة
تعدد عضوية الأعضاء في مجالس أخرى	مستقل	MULTDIR	مجموع تعدد عضوية الأعضاء/ مجموع أعضاء مجلس الإدارة
معدل العائد على الأصول	ضابط	ROA	صافي الربح/ إجمالي الأصول
الرافعة المالية	ضابط	LEV	مجموع الالتزامات/ مجموع الأصول
حجم البنك	ضابط	CSIZE	اللوغارتم الطبيعي لأصول البنك
الاحتياطي	ضابط	TierCap	رأس مال البنك/ إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
الإسلامي	ضابط	ISLAMIC	1 للبنوك الإسلامية و0 لغير ذلك

أعضاء مجلس الإدارة ، وتعدد عضوية الأعضاء في مجالس أخرى). علمًا بأن المتغير التابع سياسة توزيع الأرباح سوف يقاس بمعدل توزيع الأرباح. إضافة الى ذلك، فإنه تم الأخذ بعين الاعتبار عدد من المتغيرات الضابطة وهي كالتالي: (ربحية البنك: تقاس بمعدل العائد على الأصول، ونسبة الدين بالبنك: وتقاس بالرافعة المالية، وحجم البنك: تقاس بأخذ مجموع أصول البنك، وقدرة البنك على مواجهة الأزمات: تقاس بأخذ احتياطي البنك، ونوعية البنك: هل البنك إسلامي او تقليدي). والجدول رقم (2) يوضح متغيرات الدراسة وكيفية قياسها وترميزها.

أداة وطريقة جمع البيانات:

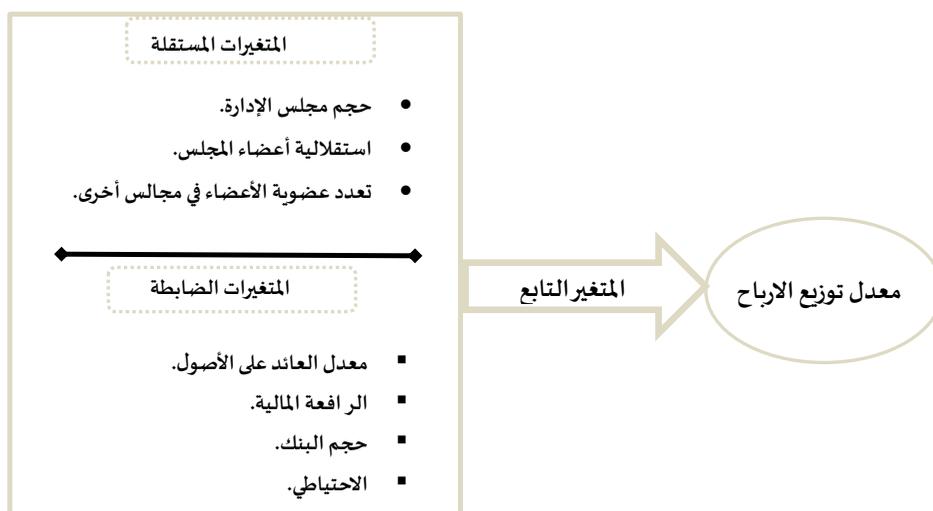
تم الاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في مواقع البنوك الالكترونية، وكذلك موقع هيئة سوق المال السعودي لتجميع بيانات الحوكمة (خصائص مجلس الإدارة) وتم الاعتماد على قاعدة البيانات المالية موقع بلومبرج (Bloomberg-da) لتجميع البيانات المالية. حيث تم تجميع جميع البيانات بشكل يدوي.

نموذج الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة ، تم استخدام النموذج التالي:

$$PYD = \alpha + \beta_1 BSIZE + \beta_2 BINDEP + \beta_3 MULTDIR + \beta_4 ROA + \beta_5 LEV + \beta_6 CSIZE + \beta_7 TierCap + \beta_8 ISLAMIC + \varepsilon$$

إطار الدراسة:



شكل 1: العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح

أساليب تحليل البيانات والنتائج

يستعرض هذا الجزء أساليب التحليل الاحصائي والتي تتفق مع مضمون الدراسة بهدف اختبار الفرضيات والإجابة على أسئلة الدراسة التي تتعلق بأثر خصائص مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح، حيث سنبداً بالتحليل الوصفي، تحليل الارتباط بين المتغيرات، وأخيراً سنقوم باختبار الفرضيات وتحليلها وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد.

التحليل الوصفي

جدول رقم (3)

نتائج التحليل الوصفي

Variable	Mean	Median	S.D.	Min	Max
PYD	38.5	35.6	30.9	0.000	183.
BSIZE	9.73	10.0	0.887	7.00	11.0
BINDEP	46.9	40.0	15.3	22.2	100.
MULTDIR	77.3	77.8	18.6	33.3	100.
ROA	1.75	1.77	0.646	0.0400	3.81
LEV	76.4	76.5	10.8	52.8	141.
Csize	5.14	5.22	0.323	4.32	5.78
TierCap	17.5	16.3	6.86	11.8	75.0
Islamic	0.400	0.000	0.492	0.000	1.00

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول رقم (3) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والضابطة حيث يتضمن التحليل الوصفي كلاً من الوسط الحسابي، الوسيط، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأدنى قيمة.

يوضح الجدول رقم (3) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة وتشتمل على قيم المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الحد الأدنى والحد الأقصى لكل متغير. وكما يوضح الجدول فإن متوسط معدل توزيع الأرباح (PYD) للبنوك المدرجة في السوق السعودي بلغ تقريباً 38.5 وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 0 كحد أدنى و183 كحد أقصى، الأمر

الذي يؤكد اتباع البنوك محل الدراسة لسياسات توزيع أرباح مختلفة، ويمكن أن يرجع هذا إلى حجم الأرباح التي تحققها البنوك، واختلاف قرارات مجلس الإدارة إذا كانت ستوزع هذه الأرباح أو احتجازها لاستخدامها في تمويل الاستثمارات أو تسديد الالتزامات.

هذا وقد بلغ متوسط حجم مجلس الإدارة (BSIZE) للبنوك المدرجة في السوق السعودي 9.73% ولقد تراوحت هذه النسبة ما بين 7 و11 وهذا يدل بوضوح على التزام البنوك بالمادة (17) والتي تنص على «ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن 3 أعضاء ولا يزيد عن 11 عضو» في لائحة حوكمة الشركات.

أما استقلالية الأعضاء للبنوك (BINDEP) فقد بلغ متوسطه 46.7% حيث كانت أدنى نسبة 22% وأقصاها 100%، مما يشير على امتثال البنوك المدرجة في السوق السعودي وهذا ما نصت عليه لائحة حوكمة الشركات في المادة (16) «ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين مستقلين أو ثلث الأعضاء أيهما أكثر».

بينما بلغ متوسط تعدد عضوية الأعضاء (MULTDIR) 77.3% والتي تراوحت ما بين 33.3% كأدنى قيمة و100% كأقصى قيمة، وبناءً على النتائج فإن بعض البنوك لدى جميع أعضاء مجلس الإدارة تعدد عضوية والبعض الآخر ليس لدى جميع أعضاء أي تعدد في العضوية.

في حين بلغ متوسط معدل العائد على الأصول (ROA) فقد بلغت 1.75 وتراوحت هذه القيمة بين 4% كأدنى قيمة و3.81 كأقصى قيمة، وتشير هذه القيم إلى تفاوت كبير في ربحية البنوك.

كما يوضح الجدول (3) متوسط الرافعة المالية (LEV) للبنوك المدرجة في السوق السعودي والتي بلغت 76.44% وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 52.76% كأدنى قيمة و141.2% كأقصى قيمة، وهذا يشير إلى الاختلاف بين البنوك محل الدراسة في الاعتماد على الديون في تمويل الاستثمارات والذي يرجع إلى اختلاف أحجام البنوك ونسبة النمو فيها أو ربما ميل بعض البنوك للتمويل من خلال إصدار الأسهم بدلاً من التمويل عن طريق الاقتراض.

وفيما يخص متوسط حجم البنك (Csize) فقد بلغ 5.14، وتراوح حجم البنك بين 4.32 كحد أدنى و5.78 كحد أقصى، مما يعني اختلاف أحجام البنوك المدرجة في السوق السعودي بين البنوك الكبيرة، المتوسطة، والصغيرة.

أما الاحتياطي (TierCap) لدى البنوك فقد بلغ المتوسط 17.5% في حين بلغت أدنى قيمة وأقصى قيمة على التوالي 11.8% و75% وتشير هذه القيم إلى امتثال البنك إلى اتفاق بازل 3 والتي تنص على «إن الحد الأدنى TIER CAP 10.5% وبلغ الحد الأدنى للاحتياطي في 2019 (12.9%)».

تحليل الارتباط بين المتغيرات:

سيتم إجراء هذا الاختبار من خلال إيجاد معامل ارتباط بيرسون، ففي حال وجود ارتباط عند 70% أو أكثر بين المتغيرات أو بين بعضها البعض يؤدي ذلك لتشويه العلاقة بين المتغيرات كما يؤدي وجود ارتباط عال بين المتغيرات إلى نتائج غير دقيقة.

جدول رقم (4)

مصفوفة الارتباط بين خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح

Variable	PYD	BSIZE	BINDEP	MULTDIR	ROA	LEV	Csize	TierCap	Islamic
PYD	1.00	0.21	-0.13	0.13	0.16	-0.07	0.46	-0.06	-0.08
BSIZE		1.00	-0.23	-0.04	0.37	0.12	0.16	-0.18	0.21
BINDEP			1.00	-0.21	-0.20	0.14	-0.40	0.12	-0.04
MULTDIR				1.00	-0.19	-0.41	0.34	-0.23	-0.13
ROA					1.00	0.00	0.46	-0.14	-0.01
LEV						1.00	-0.27	0.75	0.30
Csize							1.00	-0.20	-0.45
TierCap								1.00	0.24
Islamic									1.00

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

جدول رقم (5)

عامل تضخم التباين

Independent Variable	VIF
BSIZE	1.67
BINDEP	1.46
MULTDIR	2.25
ROA	2.570
LEV	4.206
Csize	3.446
TierCap	3.500
Islamic	1.812

Minimum possible value = 1.0
Values > 10.0 may indicate a collinearity problem

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

جدول رقم (6)

نموذج تحليل الانحدار المتعدد بين خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح

Pooled OLS, using 100 observations Included 2 cross-sectional units Time-series length = 55
Dependent variable: PYD

Variable	Coefficient	Std. Error	t-ratio	p-value
const	-404.226	66.3727	-6.090	<0.0001 ***
BSIZE	7.36005	2.81451	2.615	0.0104 **
BINDEP	0.431264	0.152358	2.831	0.0057 ***
MULTDIR	-0.292235	0.155978	-1.874	0.0642 *
ROA	-10.7351	4.80340	-2.235	0.0279 **
LEV	-0.404617	0.366797	-1.103	0.2729
Csize	73.2434	11.1372	6.576	<0.0001 ***
TierCap	0.354073	0.527460	0.6713	0.5037
Islamic	14.5317	5.29309	2.745	0.0073 ***
Mean dependent var	38.49609	S.D. dependent var	30.92477	
Sum squared resid	37148.99	S.E. of regression	20.20472	
R-squared	0.643625	Adjusted R-squared	0.573133	
F(18, 91)	9.130492	P-value(F)	0.000000	
Log-likelihood	-476.3049	Akaike criterion	990.6097	
Schwarz criterion	1041.919	Hannan-Quinn	1011.421	
Rho	0.201539	Durbin-Watson	1.540886	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

بين جدول (4) مصفوفة معاملات

الارتباط. جاءت معاملات الارتباط بين المتغيرات (المستقلة والضابطة) وبين المتغير التابع متفاوتة من حيث القوة واتجاه العلاقة، فبينما كان هناك علاقة موجبة (طرديّة) بين المتغيرات المستقلة التالية حجم مجلس الإدارة وتعدد عضوية الأعضاء والمتغيرات الضابطة معدل العائد على الأصول وحجم البنك، وبين المتغير التابع سياسة توزيع الأرباح، في حين هناك

علاقة سلبية (عكسية) تربط بين كلاً من المتغير المستقل استقلالية الأعضاء وتوزيع الأرباح، والمتغيرات الضابطة الرافعة المالية والاحتياطي والاسلامي وبين سياسة توزيع الأرباح. توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات من منخفضة إلى معتدلة، مما يدل على عدم وجود علاقة خطية متعددة بين المتغيرات المختارة، فكانت جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة أقل من 70% ماعدا المتغيرات الضابطة قد بلغت نسبة الارتباط بين المتغيرين الضابطين والرافعة المالية 75% وهذا دليل على عدم وجود ارتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة والضابطة وبين المتغير التابع.

نتائج عامل تضخم التباين

يتبين من الجدول رقم (5) قيم VIF لكل متغير أقل من 10 مما يعني انه لا توجد مشكلة خطية بين المتغيرات المستقلة.

تحليل الانحدار المتعدد

لقياس أثر خصائص مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح، استخدم الباحثين أسلوب الانحدار المتعدد. ويشير جدول (6) إلى نتائج تحليل الانحدار المتعدد ومن خلاله سيتم اختبار الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة:

1- اختبار الفرضية الأولى:

قيمة الميل ($\beta=7.36$) الخاص بالمتغير المستقل والمتمثل بحجم مجلس الإدارة موجبة وهو ما يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع سياسة توزيع الأرباح وهي دالة احصائياً ويرجع السبب في ذلك إلى مستوى الدلالة الذي قدر بـ 0.010 وعليه يتم قبول الفرضية أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح.

2- اختبار الفرضية الثانية

قيمة الميل ($\beta=0.43$) الخاص بالمتغير المستقل المتمثل باستقلالية أعضاء المجلس موجبة وهو ما يدل

على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع وهي دالة احصائياً عند مستوى الدلالة الذي قدر بـ 0.006 وعليه يتم قبول الفرضية أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح.

3- اختبار الفرضية الثالثة

قيمة الميل ($\beta=0.29$ -) الخاص بالمتغير المستقل تعدد عضوية الأعضاء سالبة وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع وهي دالة احصائياً وذلك لمستوى الدلالة الذي قدر بـ 0.064 وعليه يتم قبول الفرضية أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعدد عضوية الأعضاء على سياسة توزيع الأرباح.

بالنسبة للمتغيرات الضابطة، فكما نلاحظ من الجدول (6)، فإن حجم الشركة والاسلامي لهما علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية على سياسة توزيع الأرباح، بينما معدل العائد على الأصول فهو ذات دلالة إحصائية ويؤثر على سياسة توزيع الأرباح بشكل عكسي، أما الرافعة المالية والاحتياطي فلا يؤثران على سياسة توزيع الأرباح.

كما يتبين من الجدول رقم (6) قيمة F المحسوبة للنموذج تساوي 9.13 كما بلغت القيمة الاحتمالية 0.001 مما يشير إلى الدلالة الإحصائية للنموذج مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح، وكما حقق معامل التحديد الذي ($R^2 = 0.64$) ويشير إلى حجم التباين في سياسة توزيع الأرباح ويتم تفسيره من خلال خصائص مجلس الإدارة وقيمة K وقيمة Durbin-Watson التي بلغت ($d = 1.54$) وهي بين القيمتين الحاسمتين $1.5 < d < 2.5$ لذلك لا يوجد ارتباط ذاتي في بيانات نموذج الانحدار المتعدد.

نموذج الانحدار الذاتي الموزع:

يوضح الجدول رقم (7) الانحدار الذاتي الموزع وذلك لاختبار السياسات السابقة على سياسة توزيع الأرباح للسنة الحالية، ومن أجل اختبار السياسات السابقة على سياسة توزيع الأرباح ومعرفة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح، استخدم الباحثين نموذج الانحدار الموزع جدول رقم (7) والذي اعتبرت فيه متغيرات خصائص مجلس الإدارة كمتغيرات تقديرية ومتغير سياسة توزيع الأرباح كمتغير تابع.

ومن النتائج يتبين لنا ان النموذج معنوي ذات دلالة إحصائية من خلال قيمة ($F=9.21$) عند مستوى معنوية ($\text{sig}=0.001$) مما يشير إلى الدلالة الإحصائية للنموذج مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وتوزيعات الأرباح، وكما حقق معامل التحديد الذي حقق ($R^2 = 0.66$) ويشير إلى حجم التباين في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المفسرة المستقلة مجمعة 66%، وقيمة Durbin-Watson التي بلغت ($d = 1.64$) وهي بين القيمتين الحاسمتين $1.5 < d < 2.5$ لذلك لا يوجد ارتباط ذاتي في بيانات نموذج الانحدار الذاتي الموزع.

جدول رقم (7)

نموذج الانحدار الذاتي الموزع بين خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح

Pooled OLS, using 88 observations Included 2 cross-sectional units					
Time-series length = 49					
Dependent variable: PYD					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-ratio	p-value	
Const	-428.870	69.6983	-6.153	<0.0001	***
BSIZE_1	9.22020	2.87663	3.205	0.0019	***
BINDEP_1	0.508297	0.160804	3.161	0.0022	***
MULTDIR_1	-0.220448	0.129819	-1.698	0.0934	*
ROA	-17.5776	5.26389	-3.339	0.0013	***
LEV	-0.463644	0.383401	-1.209	0.2301	
Csize	73.9941	11.4814	6.445	<0.0001	***
TierCap	0.594516	0.720024	0.8257	0.4114	
Islamic	15.3375	5.52613	2.775	0.0069	***
Mean dependent var	39.31684	S.D. dependent var	31.28894		
Sum squared resid	32100.71	S.E. of regression	20.03145		
R-squared	0.661965	Adjusted R-squared	0.590133		
F(17, 80)	9.215423	P-value(F)	0.0000		
Log-likelihood	-422.8476	Akaike criterion	881.6952		
Schwarz criterion	928.2246	Hannan-Quinn	900.5154		
Rho	0.247046	Durbin-Watson	1.644575		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

مناقشة نتائج الدراسة

تسهم العديد من العوامل في التأثير على سياسة توزيع الأرباح ومنها ما يتعلق بخصائص الشركة والتنظيم الداخلي لها ومدى تطبيق الحوكمة فيها والتمويل الذي تحظى به، وقد اتجهت العديد من الدراسات في الآونة الأخيرة إلى تركيز الضوء على دور حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح وذلك من خلال مناقشة أفضل السبل لتنظيم الشركات

بما يضمن إزالة التعارض لأصحاب المصلحة، وفي ضوء هدف الدراسة والتمثل في قياس الأثر بين خصائص مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح للقطاع البنكي في السوق المالي السعودي، فإن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج الآتية:

- إن القطاع البنكي يطبق متطلبات الحوكمة فيما يخص مجلس الإدارة بدرجة عالية وهذا ما تبين لنا من الجدول (3).
- حجم مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hussain et al., 2020) ودراسة (Juhmani, 2020)، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما توفرت خبرات مختلفة ومتعددة ويكون لديها وجهات نظر متعددة لاتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المساهمين، وبالتالي فهم أكثر عرضة لتمثيل مصالح المساهمين الذين غالباً ما يرغبون في الحصول على الأرباح.
- أما استقلالية الأعضاء له تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح ومن الدراسات التي وجدت نفس النتيجة دراسة (الحسن محمد، 2016) و (Alias et al., 2014) و (Hussain et al., 2020) أي وجود الأعضاء المستقلين الذين يعملون على زيادة الفعالية في ممارسة الرقابة على الإدارة التنفيذية مما يؤدي دورهم الرقابي في تخفيض تكاليف الوكالة بالتالي القدرة على التغلب على ضغوط الشركة للتلاعب بالأرباح وهذا ما أكدته (Machuga & Teitel, 2009).
- في حين تعدد عضوية الأعضاء هو المتغير الوحيد الذي له تأثير سلبي على سياسة توزيع الأرباح أي أن البنوك محل الدراسة كلما كان العضو فيها يمتلك أكثر من عضوية كلما انخفضت توزيعات الأرباح وهذا ما تأكدته نظرية Business حيث إن العضو الذي يمتلك أكثر من عضوية سيصبح مشغول عن أداء مهامه الوظيفية بالتالي سيؤثر على سياسة توزيع الأرباح، كما أكد (Jiraporn et al., 2009) في دراسته أن الشركات التي يمتلك أعضاؤها أكثر من عضوية (أي يشغلون ثلاثة أو أكثر في مجالس الإدارة) لديها حوكمة ضعيفة وربحية أضعف.
- ومن ناحية نظرية، فإن نتائج الدراسة تتفق مع نظرية الوكالة التي اعتبرت الأعضاء المستقلين كوحدة رقابية على مجلس الإدارة، كما إن هذه الدراسة تؤكد نظرية Business فالعضو الذي يمتلك أكثر من عضوية سيصبح مشغولاً عن أداء مهامه اتجاه شركته، وهذا ما يؤدي إلى حوكمة ضعيفة وربحية أضعف مما سيكون له تأثير سلبي على سياسة توزيع الأرباح وبالتالي لن تقوم البنوك بتوزيع الأرباح على المساهمين.
- وهدفت الدراسة الحالية إلى المساهمة في الدراسات السابقة من خلال تقديم دليل تجريبي على تعدد عضوية أعضاء المجلس وتأثيره على سياسة توزيع الأرباح، نظراً لأن سياسة توزيع الأرباح مهمة لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عام فإننا نعتقد هذه النتائج مهمة بشكل خاص للبنوك.

التوصيات

- ضرورة نشر الوعي عن ثقافة ومفهوم الحوكمة لجميع الأطراف المستفيدة.
- ضرورة وضع الجهات المختصة عدد محدد لتعدد عضوية الأعضاء في مجلس الإدارة وعلى جميع الشركات تطبيق ذلك.
- يتعين على البنوك وضع ونشر مبادئ توجيهية تحدد عدد مجالس الإدارة الأخرى التي يمكن لأعضائها العمل فيها
- إلزام البنوك المدرجة في السوق السعودي بحوكمة الشركات بهدف الحفاظ على أفضل نسبة لتطبيق قواعد الحوكمة، وذلك لضمان استمرار الأثر الإيجابي لقواعد الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح.
- وضع استراتيجية لعمل البنوك فهي ليست فقط مجرد مكان لصيرفة أو الربح وهذا ما يجعل الملاك بعدم تطبيق قواعد الحوكمة.
- ضرورة تدخل الجهات المختصة في فرض العقوبات للشركات التي لا تتقيد بقواعد حوكمة الشركات.

حدود الدراسة

- ندرة الدراسات العربية ذات الصلة بالموضوع.
- تناولت أغلب الدراسات السابقة خصائص مجلس الإدارة التي يسهل حصول معلومات عنها، مثل حجم مجلس الإدارة، بينما الدراسات التي تناولت تعدد عضوية أعضاء المجلس نادرة.
- محدودية عدد البنوك التجارية في المملكة والذي ساهم في خفض عدد العينة.

الخاتمة

في هذه الدراسة، نتحقق من علاقة حوكمة الشركات بسياسة توزيع الأرباح للبنوك في السوق المالي السعودي. وتشير سياسة توزيع الأرباح إلى معدل التدفق النقدي وقد يكون غير نقدي الذي يتلقاه المساهمون كمردود ملموس على استثماراتهم في أسهم الشركة التي يحملونها في حين أن حوكمة الشركات تشير إلى العمليات والهياكل التنظيمية التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ورقابة أعمال الشركة وشؤونها، ونرى بوضوح أن مبادئ وآليات حوكمة الشركات، تسعى جاهدة لحماية حقوق أصحاب المصلحة وتخفيض تعارض المصالح المتعلقة بالعديد من القضايا ومن بينها سياسة توزيع الأرباح التي تحظى باهتمام كبير في مجال الأعمال، والتي تزود أصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين الحاليين والمرتبين الراغبين في شراء أسهم الشركة، بالمعلومات التي تتعلق بوضع الشركة، وبما أن مجلس الإدارة من أهم الآليات التي تؤثر على اتخاذ قرارات الشركة بصفة عامة والقرارات المتعلقة بتوزيعات الأرباح بصفة خاصة، فإن بعض خصائصه سيكون لها تأثير على هذه القرارات.

ويتبين لنا أن خصائص مجلس الإدارة لها تأثير كبير على سياسة توزيع الأرباح في البنوك، وتماشياً مع فرضياتنا فيما يتعلق باتجاه هذه العلاقة نجد أن حجم مجلس الإدارة واستقلاليتها يؤثر بشكل إيجابي على سياسة توزيع الأرباح بينما أن تعدد عضوية الأعضاء في مجلس الإدارة يؤثر بشكل سلبي على سياسة توزيع الأرباح.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية

- آدم، حديدي ولأخضر، وغريبي يسين سي. (2016). دور حوكمة الشركات في ترشيد قرارات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة استطلاعية لعينة من إدارات مجمع صيدال (فرع صوميدال). *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*. 1(1)، 73-84.
- الحربي، آلاء واصل. (2021). «أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)». *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*. 29 (3).
- السويركي، هاني جودت. (2021). «أثر آليات الحوكمة في القيمة السوقية للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين»، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*. 29 (3).
- الشتوي، محمد عبدالله. (2017). «العلاقة بين خصائص الشركة والعضوية المتعددة في مجلس إدارة الشركات المساهمة: بيئة الأعمال السعودية نموذجًا». *المجلة العربية للعلوم الإدارية*. 24 (3)، 363-382.
- العتيبي، عبداللطيف. (2006). «حوكمة الشركات تكشف الفضاخ المالية.. سبعة أطراف تخل في عملتها.. ووزارة التجارة وهيئة سوق المال هما المسؤولتان»، *جريدة الرياض*. تم الاسترداد من <https://www.alri-yadh.com/164774>.
- المغربي، عبدالحميد عبدالفتاح. (2004). *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث.
- بورمة، هشام. (2017). «الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية: دراسة عينة من البنوك الإسلامية». *رسالة دكتوراه، جامعة المسيلة*.
- حماد، الطاهر محمد أحمد محمد؛ والحاكم، علي عبدالله محمد. (2014). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء المصارف التجارية السودانية. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- حمدان، علام محمد. (2019). أثر تعدد العضوية في مجالس الإدارة على أداء الشركات. *المجلة العربية للعلوم*. 26(1)، الصفحات 87-117.
- شاهين، علي عبدالله أحمد. (2005). «مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية»، *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*. 13 (1)، 297-341.
- عطا، مسعود يونس عطوان. (2018). «دور حوكمة الشركات في استدامة الشركات وتحقيق رؤية 2030: دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية»، *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا*. 33 (4)، 1814 - 1877.
- غزالي، زينب. (2017). «أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح: دراسة لعينة من الشركات السعودية المدرجة»، *مجلة الاقتصاد الصناعي*. مج. 7، ع. 4، ص. 288-307.
- محمد، حاكم محسن؛ وراضي، حمد عبدالحسين. (2018). *الحوكمة في البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة*. eBook collection.
- محمد، عمر السر الحسن. (نوفمبر، 2016). أثر خصائص مجلس الإدارة في التوزيعات النقدية السنوية: دراسة تطبيقية على المصارف السعودية (2010-2014). جامعة العلوم والتقانة، *العلوم الإدارية*. ص. 36-1.
- هيئة السوق المالية. (2019). *المملكة تتقدم في المؤشرات الخاصة بالسوق المالية في تقرير التنافسية العالمي*. الرياض: هيئة السوق المالية.

ثانياً - مراجع باللغة الانجليزية

- Adams, R. B. & Ferreira, D. (2007). "A theory of friendly boards", *The Journal of Finance*, 62: 217-250.
- Adams, R. & Mehran, H. (2012). "Bank board structure & performance: Evidence for Large Bank Holding Companies", *Journal of Financial Intermediation*, 21: 243-267.
- Alias, N.; Abdul Rahim, R.; Nor, M. F. & Yaacob, M. H. (2014, January). *Board Structure, Capital Structure and Dividend Per Share: Do They Interact?*. Sage, 1, pp. 2-13.
- Aljughaiman, A. A. & Salama, A. (2019). "Do banks effectively manage their risks? The role of risk governance in the MENA region", *Journal of Accounting and Public Policy*, 38 (5), 106680.
- Cadbury Committee. (1992). *Committee on The Financial Aspect of Corporate Governance (1)*. Retrieved from London.
- Caprio, L.; Faccio, M. & McConnell, J. J. (2011). "Sheltering corporate assets from political extraction", *The Journal of Law, Economics and Organization*, 29: 332-354.
- Chuah, X. M.; Cha, P. C.; Ho, W. L.; Ku, P. T. & Ng, K. W. (2015). "The effect of corporate governance on dividend policy: trading/services sector in Malaysia", *Doctoral dissertation*, UTAR.
- Coles, J. L.; Daniel, N. D. & Naveen, L. (2008). «Boards: Does one Size Fit All?», *Journal of Financial Economics*, 87: 329-356.
- Elyasiani, E. & Zhang, L. (2015). "Bank holding company performance, risk, and "busy" board of directors. *Journal of Banking and Finance*, 60: .239-251.
- Hussain, T.; Rahman, M. M. & Masri, R. (2020). «Impact of board attributes on the firm dividend payout policy: evidence from Malaysia", *Corporate Governance*, pp. 1-20.
- Jiraporn, P.; Singh, M. & Lee, C. (2009). "Ineffective corporate governance: Director busyness and board committee memberships", *Journal of Banking & Finance*, 33 (5), pp. 819-828.
- Juhmani, O. I. (2020). "Corporate boards, ownership structure and dividend payout: evidence from Bahrain", *Journal of Critical Reviews*, 7 (12), 37-43.
- Liu, Y.; Miletkov, M. K.; Wei, Z. & Yang, T. (2015). "Board independence and firm performance in China", *Journal of Corporate Finance*, 30, 223-244.
- Machuga, S. and Teitel, K. (2009). "Board of director characteristics and earnings quality surrounding implementation of a corporate governance code in Mexico", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, (18), pp. 1–13.
- Shehu, M. (2015). "Board characteristics and dividend payout: Evidence from Malaysian public. *Research Journal of Finance and Accounting*, 6 (16), pp. 35-40.
- Trinh, V. Q.; Elnahass, M.; Salama, A. & Izzeldin, M. (2019). "Board busyness, performance and financial stability: does bank type matter?", *The European Journal of Finance*, 26 (7-8), 774-801.
- Trinh, V. Q.; Aljughaiman, A. A. & Cao, N. D. (2020). "Fetching better deals from creditors: Board busyness, agency relationships and the bank cost of debt", *International Review of Financial Analysis*, 69, 101472.
- Yun, H. (2008). "The choice of corporate liquidity and corporate governance" *The Review of Financial Studies*, 22: 1447-1475.

The Effect of Board of Directors' Characteristics on Payout Policy: An Empirical Study on Saudi Banks

Haifa Youssef Al Mukhaymar

Research, Finance Department

Business School

King Faisal university

haifa.yousef2020@gmail.com

Dr. Abdullah A. Aljughaiman

Assistant Professor, Finance Department

Business School

King Faisal University

abjuqhaiman@kfu.edu.sa

ABSTRACT

This study seeks to know the impact of the board of directors' characteristics on the dividend policy. The study was conducted on a sample of (10) banks listed in the Saudi market for the period (2010-2020). To achieve the objectives of the study, this paper used an unbalanced panel data approach to analyze our data sample.

The results of the study show a positive association between the board of directors' characteristics, (i.e., the size of the board of directors, independence of members) and the payout ratio. These findings are in line with agency cost theory, which asserts that effective corporate governance leading to prevent managers from taking self-interests decision and providing stronger monitoring over top-management activities.

Furthermore, the paper shows negative significant association between busy board (measured by multi-membership percentage of the board and payout ratio. This result is supported by the busy hypothesis, which argues that busy members would not be able to provide effective advice and their monitoring ability is weak. This might happen because of the extensive works and duties they have across their memberships.

The implication of this study assure that it is important to apply best corporate governance practices to achieve the shareholders goals. In other words, banks in Saudi need to monitor the board of director characteristics, specifically board size, independence, and multi-membership.

Keywords: *Corporate Governance; Board of Directors; Payout Policy; Board Size; Board Independency; Board Busyness.*

